

Distr.: General  
28 February 2023  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن  
السنة الثامنة والسبعون

الجمعية العامة  
الدورة السابعة والسبعون  
البند 30 و 66 و 68 و 70 و 73 و 84 و 132 من جدول الأعمال  
منع نشوب النزاعات المسلحة  
القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب  
وما يتصل بذلك من تعصب  
تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها  
تقرير محكمة العدل الدولية  
مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً  
سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي  
المسؤولية عن الحماية ومنع الإبادة الجماعية وجرائم الحرب  
والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية

## رسالة مؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم رسالة من وزير خارجية جمهورية أذربيجان، جيحون بيراموف، بشأن الأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية في 22 شباط/فبراير 2023 وبشأن تمادي أرمينيا في عدم تنفيذ أمر المحكمة الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021، في القضيتين المتعلقتين بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان وأذربيجان ضد أرمينيا، على التوالي) (نظر المرفق).

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 30 و 66 و 68 و 70 و 73 و 84 و 132 من جدول الأعمال، ووثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توفيق موسايف

القائم بالأعمال بالنيابة



مرفق الرسالة المؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 الموجهة إلى الأمين العام من القائم  
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

رسالة مؤرخة 27 شباط/فبراير 2023 موجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية  
جمهورية أذربيجان

أكتب إليكم بشأن الأمر المتعلق باتخاذ تدابير تحفظية الصادر عن محكمة العدل الدولية في  
22 شباط/فبراير 2023 في القضية المتعلقة بتطبيق الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز  
العنصري (أرمينيا ضد أذربيجان).

بدايةً، أذربيجان ملتزمة بالامتثال لأمر المحكمة وبمواصلة الوفاء بالتزاماتها القانونية الدولية.

ولعلكم تعلمون بالفعل أن أرمينيا طلبت إلى المحكمة أن تشير باتخاذ التدابير المؤقتة الثلاثة التالية  
ضد أذربيجان في سياق الحالة المزعومة على طريق خانكيندي - لاتشين الواقع في أذربيجان، وهي:

(أ) "أن تكف أذربيجان عن تدبيرها ودعمها 'للاحتجاجات' المزعومة التي تعرقل حرية  
الحركة غير المنقطعة على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين؛"

(ب) "أن تعيد أذربيجان فوراً إمدادات الغاز الطبيعي والمرافق العامة الأخرى إلى ناغورنو -  
كاراباخ كاملةً وأن تكف عن تعطيلها أو عرقلتها؛"

(ج) "أن تكفل أذربيجان حرية الحركة غير المنقطعة لجميع الأشخاص والمركبات والبضائع  
على طول ممر لاتشين في كلا الاتجاهين".

وخلصت المحكمة إلى أن التدبيرين المؤقتين الأولين المذكورين أعلاه لا مبرر لهما ولذلك رفضتهما  
جملة وتفصيلاً. ويرفض هاذين الطلبين، يثبت أمر المحكمة أن الادعاءات التي توصلت إليها أرمينيا نشرها بشكل  
متهور لا تستند إلى أدلة: فأرمينيا لم تقدم أدلة فعلية على ادعاءاتها القائلة بأن "حكومة أذربيجان دبّرت"  
الاحتجاجات التي قامت بها مجموعة من الناشطين البيئيين الأذربيجانيين على طريق خانكيندي - لاتشين  
وأن "أذربيجان عطلت إمدادات الغاز الطبيعي والمرافق العامة الأخرى (مثل الكهرباء وخدمة الإنترنت)" عن  
منطقة الانتشار المؤقت لوحدة حفظ السلام الروسية.

أما فيما يتعلق بالتدبير الثالث الذي التمسته أرمينيا، فقد رفضت المحكمة إصدار تدبير بالشكل  
الذي طلبته أرمينيا. وعضواً عن ذلك، أحاطت المحكمة علماً، في أمرها الصادر في 22 شباط/فبراير  
2023، ببيان التعهد الذي أدلى به الوكيل خلال جلسة 30 كانون الثاني/يناير 2023، وهو أن:

أذربيجان قد اتخذت، وتتعهد بمواصلة اتخاذ، كل ما بوسعها من خطوات لضمان سلامة  
حركة الأشخاص والمركبات والبضائع على طول طريق لاتشين، بما في ذلك العمل بشكل مستمر  
ومنتظم مع [اللجنة الدولية للصليب الأحمر]، والتواصل مع قوات حفظ السلام الروسية وتيسير  
الاتصالات معها، واتخاذ خطوات للعمل مع السكان المحليين في قره باغ، وكذلك مع أرمينيا  
أيضاً، إن هي قررت أخيراً أن هذا الأمر مشكلة تعنيها حقاً ووافقت على الجلوس إلى طاولة  
المفاوضات.

وفي ضوء الأدلة التي قدمتها أذربيجان، بما في ذلك تعهدها، أمرت المحكمة بما يلي:

تقوم جمهورية أذربيجان، في انتظار صدور قرار نهائي في القضية ووفقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، باتخاذ كل ما بوسعها من تدابير لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لانتشين في كلا الاتجاهين.

وتدعم عبارات أمر المحكمة قيد النظر موقف أذربيجان الثابت، وهو أن أذربيجان ليست مسؤولة عن الاحتجاجات التي تنظمها مجموعة من منظمات المجتمع المدني، وليست ملزمة بمنع هذه المنظمات من ممارسة حقها المشروع في الاحتجاج.

ويتسق أمر المحكمة أيضا مع موقف أذربيجان القائل بأن الحركة على طول طريق لانتشين لا يُقصد بها أن تكون "حرية حركة غير منقطعة" لـ "جميع" الأشخاص والبضائع والمركبات، بالمعنى الذي ادعته أرمينيا في التدبير الذي طلبته، أي دون أي رقابة. وعلى وجه التحديد، فإن أمر المحكمة، برفضه إصدار التدبير الذي طلبته أرمينيا، يتسق مع موقف أذربيجان القائل بأنه، بموجب البيان الثلاثي المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 الصادر عن أذربيجان والاتحاد الروسي وأرمينيا، لا يجوز أن يُستخدم الطريق لأغراض عسكرية واقتصادية غير قانونية.

وموقف أذربيجان المبدئي كان ولا يزال يتمثل في أن الغرض من الطريق هو أن يُستخدم حصرا "من قبل المواطنين والبضائع والمركبات" لأغراض إنسانية. ولأذربيجان، بوصفها الطرف الملزم بضمان أمن الحركة على طول الطريق، كامل الحق في أن تسعى إلى التوصل إلى اتفاق على آليات المراقبة اللازمة لضمان استخدام طريق لانتشين للأغراض المتوخاة منها. وبناء على ذلك، دأبت أذربيجان على تسليط الضوء على الحاجة إلى ضمان النظام والشفافية في التحركات على طول الطريق، نظرا إلى أن أرمينيا أساءت استخدام الطريق على نطاق واسع. وقد وُجه انتباه المجتمع الدولي مرارا إلى أن أرمينيا تسيء استخدام الطريق باستخدامه في نقل رعايا بلدان ثالثة بصورة غير مشروعة إلى أراضي أذربيجان، وتناوب القوات المسلحة الأرمينية المنتشرة بصورة غير مشروعة في أراضي أذربيجان، ونقل المعدات العسكرية والأسلحة، بما فيها الألغام الأرضية، إلى أراضي أذربيجان، ومواصلة الاتجار غير المشروع بموارد أذربيجان الطبيعية.

وستتمثل أذربيجان للتدبير الذي أشارت به المحكمة، وهو اتخاذ كل ما بوسعها من تدابير لضمان حركة الأشخاص والمركبات والبضائع دون عوائق على طول ممر لانتشين في كلا الاتجاهين، وستظل ملتزمة بإيجاد حل على وجه السرعة لجميع ما قد يكون لدى السكان الأرمن من احتياجات إنسانية.

ومنذ بداية الاحتجاجات التي قامت بها مجموعة من المتظاهرين السلميين على جزء من طريق خانكيندي - لانتشين، اتخذت أذربيجان باستمرار ما بوسعها من خطوات لتسوية الوضع ولضمان أمن الحركة على طول الطريق وفقا لما تعهدت به بموجب البيان الثلاثي.

وكما أبلغتكم بالتفصيل في رسالتي المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2022، لم تفرض جمهورية أذربيجان ولا المتظاهرون أي قيود على الحركة على طول الطريق. وفي الواقع، لم يُمنع أي مدني اقترب من المكان الذي يجري فيه الاحتجاج من المرور.

ولم يتغير منذ ذلك الحين النظام الذي تخضع له الحركة، لأن وحدة حفظ السلام التابعة للاتحاد الروسي، المنتشرة في جزء من إقليم جمهورية أذربيجان المعترف به دوليا بموجب البيان الثلاثي المذكور، لا تزال تتحكم في الطريق.

ومع أن الطريق يظل مفتوحاً للمرور لأغراض إنسانية، على النحو المنصوص عليه في البيان الثلاثي، فإن أذربيجان لا تزال تأخذ على محمل الجد أي أثر سلبي محتمل ناجم عن الحالة التي تخضع لسيطرتها. وكانت حكومة أذربيجان ولا تزال على اتصال وثيق بمكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في خانكيندي، أذربيجان، وبوحدة حفظ السلام، وما فتئت تتخذ كل ما بوسعها من تدابير لتلبية أي احتياجات إنسانية قد تنشأ بسبب الحالة.

وبفضل التدابير المتخذة بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر ووحدة حفظ السلام، مرت على طول الطريق، منذ بدء الاحتجاج السلمي، ما يقرب من 3 000 مركبة تابعة لوحدة حفظ السلام وللجنة الدولية للصليب الأحمر وللسكان الأرمن المحليين دون أي عائق. ويصدق الأمر نفسه على البضائع والمركبات. والواقع هو أن أكثر من 60 في المائة من جميع المركبات التي تمر على طول الطريق هي شاحنات ثقيلة محملة بالأغذية والأدوية وغيرها من الإمدادات الموجهة لاستخدام السكان المحليين. وقد أبلغت أذربيجان أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأنها على استعداد لسد أي نقص في هذه الإمدادات؛ ومع أنه لم تطرأ أي حاجة من هذا القبيل حتى تاريخه، فإن أذربيجان تظل ملتزمة بتلبية الاحتياجات الإنسانية لمواطنيها من أصل أرمني في منطقة قره باغ الاقتصادية. وتواصل أذربيجان أيضاً التنسيق مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث إنها تيسر حركة الأشخاص في كلا الاتجاهين لتلبية الاحتياجات الطبية ولأغراض لم شمل الأسر.

وبالإضافة إلى هذه التفاعلات مع وحدة حفظ السلام ومع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ستواصل السلطات المركزية لأذربيجان الحوار مع السكان الأرمن المحليين، وسيوفر ذلك سبيلاً آخر لتسوية المسائل المتصلة بتنظيم الحركة على طول الطريق.

وعلى صعيد آخر، أبلغت أذربيجان أرمينيا مؤخراً بمقترحها الداعي إلى إنشاء نقاط تفتيش حدودية على الحدود الدولية بين أرمينيا وأذربيجان في المكان الذي يبدأ منه طريق لاتشين. وقد أعلن ذلك رئيس جمهورية أذربيجان.

ولقي مقترح أذربيجان هذا قبولا حسنا لدى المحاورين الدوليين المعنيين بوصفه آلية ذات مصداقية وشفافة لتسيير طريق لاتشين بسلاسة وأمان، وبوصفه أيضاً تدبيراً لبناء الثقة بين البلدين في سياق عملية التطبيع الجارية بين الدولتين بعد انتهاء النزاع.

ومما يؤسف له أن أرمينيا أعلنت رفضها لهذا المقترح دون ذكر أي مبرر أو سبب، وهي لا تزال تتجنب عمداً الدخول في مفاوضات مع أذربيجان لتسوية المسائل الناجمة عن إساءة استخدام الطريق. وبذلك تثبت أرمينيا أنها غير مهتمة بالشفافية فيما يتعلق بالحركة على طول طريق لاتشين، لا سيما وأنها تواصل نشر ادعاءات كاذبة عن الظروف الفعلية السائدة على طريق لاتشين، سعياً منها إلى تضليل المجتمع الدولي وعرقلة الجهود الرامية إلى حل المسألة.

وتواصل أذربيجان حث أرمينيا على الكف عن إساءة استخدام طريق لاتشين وعلى الدخول في مفاوضات جادة لمعالجة الشواغل في هذا الصدد عن طريق إجراء محادثات مباشرة مع أذربيجان. وتدعو أذربيجان المجتمع الدولي إلى إقناع أرمينيا بالقيام بذلك.

وأغتنم هذه الفرصة لألفت انتباهكم أيضاً إلى أن أرمينيا تتماهى حالياً في عدم تنفيذ أمر المحكمة الصادر في 7 كانون الأول/ديسمبر 2021 الذي أمرتها فيه المحكمة بأن "تتخذ كل التدابير اللازمة لمنع

التحريض على الكراهية العنصرية التي تستهدف أشخاصا من أصل قومي أو إثني أذربيجاني ولمنع الترويج لها، بما في ذلك من جانب المنظمات والأشخاص العاديين الموجودين في إقليمها“.

وفي تجاهل صارخ للتدبير الملزم الذي أشارت به المحكمة، تواصل المنظمات المرؤجة للكراهية العنصرية ضد أذربيجان والأذربيجانيين، مثل تنظيمي VoMA و POGA اللذين يتخذان من أرمينيا مقرا لهما، التحريض على التمييز والكراهية ضد أذربيجان على أساس الأصل الإثني والقومي. وقد لفتت أذربيجان انتباه المحكمة، مرات عديدة منذ كانون الأول/ديسمبر 2021، إلى عدم تنفيذ أرمينيا للتدبير المؤقت.

ومع ذلك، تتضمن المصادر الإعلامية المفتوحة أدلة واضحة على أن تنظيمي VoMA و POGA والتنظيمات المماثلة تتمتع بالإفلات من العقاب من جراء الحماية التي توفرها لها السلطات العامة في أرمينيا، وتتمتع بحرية مزاولة العديد من الأنشطة، مثل التدريب العسكري، ويُسمح لها باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي لبحث كراهيتها العنصرية ولتجنيد مؤيديها. وما يثير القلق بصفة خاصة هو تجنيد الأطفال على نطاق واسع في هذا التدريب وفي غيره من الأنشطة التي تُستخدم للدعاية العنصرية. وقد جرى تعميم تقرير منفصل يوثق هذه الحقائق بوصفه وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (انظر [A/77/714-S/2023/62](#))

(توقيع) جيحون بيراموف